تفاوت الأساس الاقتصادي بين بلديات غرب طرابلس باستخدام معيار قوة العمل

أ . إبراهيم اسحيم العكرمي

مقدمـــة

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مهمة في التنظيم والتكامل والتداخل؛ مع تحسن في التقنيات المختلفة وبخاصة الاتصالات والنقل، مما أدى إلى إحداث تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الدول، حيث يشير متغير العولمة إلى حرية التجارة، وتشير الإقليمية إلى تنمية مركزية ذات وظيفة اقتصادية معينة؛ مما أنتج ما يعرف باقتصاديات الأقاليم، وتطوير الاقتصاديات في إقليمها أو بلدياتها يتطلب استثمار عقلاني لموارد الثروة الموجودة، لذلك يحتاج واضعو السياسة الإقليمية والمحلية إلى تحديد أولويات الدعم سواء على المستوى القطاعي والمكاني، مما استوجب دراسة واقع المكان الاقتصادي للكشف عن نقاط القوة والضعف، ومن ثم اقتراح المعالجة وتعزيز نقاط القوة.

وبما أن الحجم السكاني لأي منطقة يمثل انعكاساً للوظائف التي بها، وأي تغير في هذا الحجم يكون نتيجة التغيرات التي تحدث في الوظائف التي تقدمها تلك المنطقة، فان موضوع الأساس الاقتصادي كان محل اهتمام هذه الدراسة لبيان دور اقتصاد هذه المنطقة في تفسير نموها الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تناثر المعرفة عن الواقع الاقتصادي للبلديات، أوجب تحديد أساسها الاقتصادي حتى تساهم هذه الأماكن(البلديات) في تنويع الاقتصاد الوطني بتطبيق نموذج الأساس الاقتصادي Economic Base Mode على منطقة غرب طرابلس[1] من خلال الإجابة على سؤال مفاده:هل الأساس الاقتصادي لبلديات منطقة زواره التخطيطية متخصص في إنتاج اقتصادي معين يمكن دعمـه أكثر

والاعتماد عليه في النمو الاقتصادي؟

فرضياته:

تكمن فرضيات البحث فيما يلي:

1- إن الأنشطة الاقتصادية الأساسية هي سبب نمو الاقتصاد المحلي.

أ- نشاط القطاع غير الأساسي يدور دائما حول أنشطة القطاع الأساس.

ب-لا يمكن تطوير القطاع الأساس بدون أنشطة اقتصادية أساسية.

2- وجود ارتباط بمعدل ثابت طويل الأمد بين أنشطة القطاع الأساسي والقطاعي غير الأساسي.

أ- عندما ينمو القطاع الأساس ينمو القطاع غير الأساسي.

ب- عندما ينكمش القطاع الأساس ينكمش القطاع غير الأساسي.

أهميته:

وتبرز أهمية البحث فيما يلي:-

1- تحليل بعض جوانب القيمة الاقتصادية المحلية.

2- معرفة القاعدة الاقتصادية لبلديات المنطقة التخطيطية زواره.

3- فهم دور الأساس الاقتصادي للاماكن يعطي مبررات القرار التخطيطي السليم الذي من شأنه المساهمة الفعالة في إحداث النمو الاقتصادي.

أهدافه:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تقدير العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، وغير الاقتصادية المحلية.
- محاولة وضع إستراتيجية لتوسيع القاعدة الاقتصادية .
- توسيع القطاع المناسب حسب المكان.

منهجية البحث:

سيستخدم نموذج الأساس الاقتصادي Economic Base Model كأدلة تحليلية لقياس دور قوة العمل بمنطقة الدراسة في إحداث دخل جديد باعتبار أن أي نشاط اقتصادي يعمل فيه عدد من العاملين سيولد فرص عمل

جديدة نتيجة ارتباطه بالصناعات القائمة من جهة ؛وكوْن قوة العمل الجديدة هذه تحتاج إلى توفير طعام وملابس ومسكن وتعليم ..وغيرها سوف ينتج عنها فرص عمل جديدة أخرى وهكذا.

ومبررات اختيار هذا النموذج لتحليل الأساس الاقتصادي تكمن في كونه :

- أسلوب مناسبة لتحليل الاقتصاد المحلي*.
- وطريقة ملائمة لتحديد التأثيرات المتوقع حدوثها في اقتصاديات البلديات وبالتالي يساعد على تحقيق الأهداف السابقة الذكر.

هيكلية البحث:

تم التركيز على مناقشة المفاهيم الاقتصادية باعتبارها أساس يخلق التفاعل بين منطقة الدراسة ومجاوراتها، وأي اختلال في تركيبة الأساس الاقتصادي(الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية)سيؤدي إلى اختلال في نمو وتطور بلديات منطقة الدراسة مع الإطار النظري العام، ثم دراسة التطور التاريخي لمفهوم الأساس الاقتصادي وأسلوبه، وتحليل بيانات القوى العاملة وفق هذه النموذج،وبيان مكونات اقتصاديات هذه المنطقة وصولا إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات في خاتمة هذا البحث.

مجالات البحث:

حدد المجال المكاني للبحث بالمنطقة الواقعة في شمال غرب ليبيا شكل (1) وتضم البلديات التالية: الزاوية، صرمان، صبراته، العجيلات، زواره، الجميل وفق بيانات وحدود أخرى تعداد رسمي عام 2006م.

شكل (1)

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

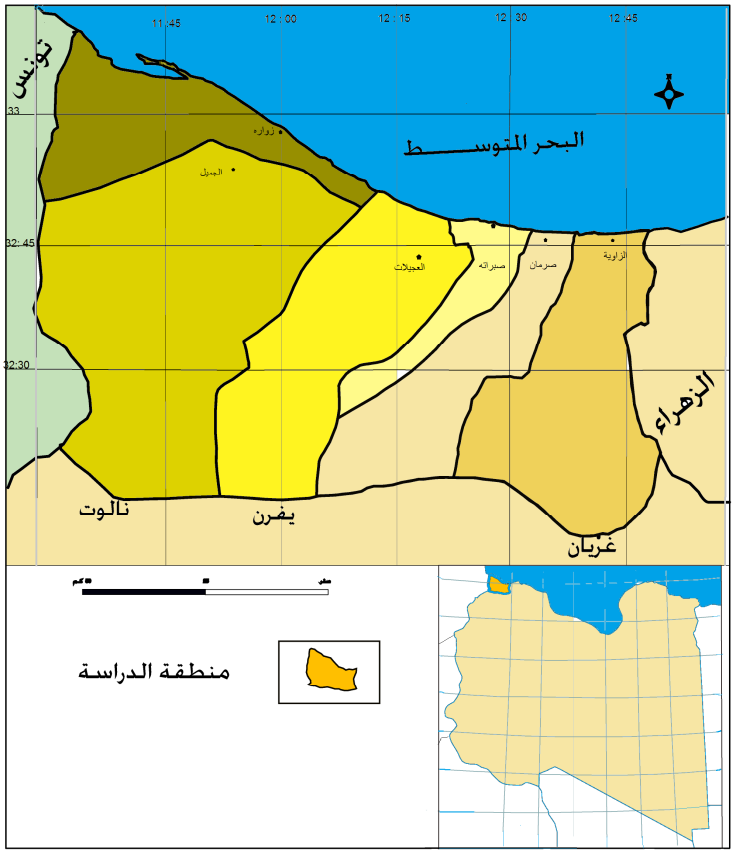

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على خريطتي:

- وزارة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني ليبيا، 1978، ص10.
- مصلحة التخطيط العمراني، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 2000-2025ف، طرابلس، 2001، ص17.

تطور مفهوم الأساس الاقتصادي:

يشكل النمو الحضري المتسارع مكانيا أمرا مهما دفع مخططي الأقاليم إلي البحث عن نظريات ومفاهيم لتفسيره، والوصول إلى العوامل المسببة لذلك

بالإضافة إلى أن رسم الخطط لمستقبل تلك الأماكن تطلب معرفة العناصر الاقتصادية للاستناد عليها[2].

ويشير ابن خلدون في مقدمته؛ أن الإنسان لا ينتج قدر حاجته المعايشة ولكن ينتج أكثر من ضرورته ليذهب سكان منطقة ما بإنتاجهم الزائد إلى سكان مدينة أخرى مقابل قيمة أو عوض يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى معيشتهم، ويزداد استهلاكهم، ويزداد دخل المنطقة أيضا وينمو ويتطور عمرانها[3].

طور روبرت موراي هيج Ropert. M.H نموذج الأساس الاقتصادي إثناء عمله على الخطة الإقليمية لنيويورك عام 1928م، حيث قسم الأنشطة الاقتصادية على نصفين: أنشطة اقتصادية أساسية، وأنشطة اقتصادية غير أساسية، مركزا على الأنشطة الصناعية؛ وحدد أن الصناعات الأساسية هي التي تصدر منتجاتها إلى الخارج، بينما الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية فهي التي تدعم الصناعات الأساسية[4].

واستخدم البابور هذا النموذج معتمداً في تحليله للقاعدة الاقتصادية لمدينة مرزق على توزيع المبيعات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة بالمدينة لسكانها، محددا المعدلات الأساسية وغير الأساسية لكل قطاع والمضاعف المتوسط لاقتصاد المدينة، معتبرا أن حدود مخطط مدينة مرزق هي المنطقة الأساسية؛ وأي معاملة يقوم بها احد سكان هذه المنطقة تعد معاملة غير أساسية لأنها لم تحدث أي تغير في الاقتصاد المحلي؛ وإنما هو تداول داخلي لمقومات هذا الاقتصاد، مقابل أن أي معاملة سواء إنتاج أو استهلاك أو خدمات من السكان خارج مخطط مدينة مرزق هي معاملات أساسية باعتبارها تتضمن جلب أموال من أماكن أخرى تضاف إلى دخل المنطقة الأساسية، وبالتالي قسم العمالة إلى أساسية وغير أساسية حسب القطاعات، وتوصل إلى أن كل وظيفة أساسية واحدة تساهم في إيجاد ضعفها من الوظائف غير الأساسية[5].

وبين عطية، وعلى: في بحثهما حول الأساس الاقتصادي لمدينة تكريت دور اقتصاد هذه المدينة في تفسير نموها وتطوره مفترضين أن ضعف اقتصاد

المدينة مرجعه ضعف القطاعات الإنتاجية، وأطلقا عليها اسم القطاعات الأساسية، وتوصلا إلى أن الزيادة الحاصلة في العمالة الأساسية ستقود إلى زيادة في النشاطات غير الأساسية وبالتالي زيادة عدد سكان المدينة[6].

كما أن فريديك اولميسد Fredick Olmsted أشار إلى وجود نوعين من المهن أولهما: التي تنتج سلعا وخدمات لغرض الاستهلاك، وأطلق عليها اسم الفعاليات الأولية، والثانية: التي تنتج سلعا وخدمات لغرض التصدير والتي سماها الفعاليات الثانوية[7]. وبهذا صنف اولميسد الأنشطة الاقتصادية على أساس مكان الإنتاج ومكان الاستهلاك.

كما أوضح أورسوOrswoأن التركيب الوظيفي للاقتصاد يتكون من فئتين أساسيتين من الوظائف، أولية: وهي التي يعتمد عليها اقتصاد المكان (المدينة أو الإقليم) وتطورها، أما الثانوية فهي التي تتعلق بتقديم الخدمات لسكان (المدينة أو الإقليم) أنفسهم، ويتوقف وجودها على وجود غيرها من الوظائف[8].

مفهوم الأساس الاقتصاديThe Basic-Nonbasic Concept

يقوم تحليل الأساس الاقتصادي على النظرية التي تنظم الاقتصاد المحلي باعتباره هيكل متكون من صنفين :-

الصنف الأول: القطاع الأساسي Basic Sector الذي ينتج ويوزع السلع والخدمات التصديرية إلى الأفراد والشركات خارج منطقة الدراسة (البلدية أو الإقليم).

الصنف الثاني: القطاع غير الأساسي / قطاع الخدمات Service Sector or Basic Sector وهو الذي تستهلك سلعه وخدماته ضمن منطقة الدراسة.

ويمكن تحديد الصفات التي تميز القطاع الأساسي وهي:

- الأنشطة التي تعتمد على عوامل خارج الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة التي تجلب الأموال إلى الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة التي تلبي الطلب الخارجي.

وهذه الصفات تكمن في الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البري والبحري، التعدين، والصناعات التحويلية.

بينما صفات القطاعات غير الأساسية فهي:-

- الأنشطة التي تلبي الطلب المحلي.
- الأنشطة المستخدمة للأموال محليا.

وبالتالي يكون ضمن أنشطة القطاعات غير الاقتصادية:أنشطة الخدمات العامة، التجارة والتجزئة، التعليم، الصحة، البناء والتشييد والخدمات المحلية.

دور الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المحلي

يمكن التعرف على أثر الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد المحلي عن طريق قاعدة مضاعف الأساس الاقتصادي، وفق الصيغة التالية:-

$$K = \frac{E}{B} = \frac{S+B}{B} \quad (9)$$

K تعني مضاعف الأساس الاقتصادي

S=العمالة غير الأساسية.

E=مجموع العاملين.

B=العمالة الأساسية.

حيث تعتبر الأنشطة الاقتصادية أنشطة تصديرية بشكل عام والمستهلكين لها سكان منطقة الدراسة والأشخاص القادمون من البلديات الأخرى، وأي زيادة في النشاط الاقتصادي ضمن القطاع الأساسي تعني زيادة في تدفق النقود إلى منطقة الدراسة، وزيادة في الخدمات أيضا، أي زيادة في الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية،هذا ما يطلق عليه بمضاعف الأساس الاقتصادي Economic Base Multiplied.

وتؤكد نظرية الأساس الاقتصادي أن وسائل نمو الاقتصاد المحلي تعتمد على تطوير القطاع الأساسي كونه المحرك للاقتصاد الوطني، وأنه القاعدة للاقتصاد المحلي، وبناء على ذلك فإن الاقتصاد المحلي يفترض أن يكون أقوى

عندما تتطور تلك القطاعات الاقتصادية من خلال ما يحدث من تطور في الشركات المعتمدة على الأسواق الخارجية.

تعد قاعدة المضاعف Base Multiplied الطريقة التي يتم من خلالها تقدير أثر القطاع الأساسي في الاقتصاد المحلي،لان:

أ- تقدير المضاعف يعد النتيجة الرئيسية لدراسات الأساس الاقتصادي.

ب- الأثر العام للتغيرات الاقتصادية هو نتاج التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.

ج - إن تأثير قوة العمل لنشاط اقتصادي جديد تتمثل في الوظائف التي يولدها ذلك النشاط، بالإضافة إلى الفرص العمل التي يخلقها التوسع في قطاع الخدمات الناجمة عن التوسع في القطاعات الأساسية.

أهمية مضاعف الأساس الاقتصادي:

تكمن أهمية دراسة مضاعف الأساس الاقتصادي في انه يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة في اقتصاد منطقة الدراسة مقارنة مع اقتصاديات البلديات المماثلة الأخرى.

كذلك تحديد التأثيرات الفعلية أو المتوقعة في الأساس الاقتصادي على القطاعات الأخرى من الاقتصاد المحلي.

ويمكن اقتراح نموذج شكل(2) لبيان دور المضاعف الاقتصادي في فهم الاقتصاد المحلي من واقع قوة العمل وبيان ودوره في النمو الاقتصادي.

شكل(2)
أهمية دراسة المضاعف الاقتصادي أو مضاعف الاستخدام

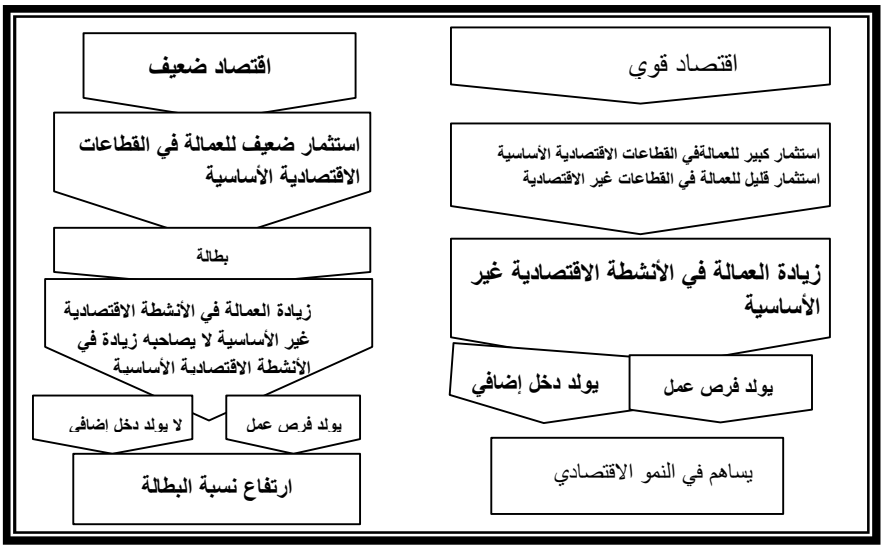

المصدر : من عمل الباحث

وحدة القياس:

تعتبر" قوة العمل*وحدة القياس المناسبة في تحليل الأساس الاقتصادي معتمدة على البيانات الواردة في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006م ملحق (1)، بالإضافة إلى توزيع تلك القوى على الأنشطة الاقتصادية لان عملية توزيع العاملين على فروع النشاط الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لكونه يبين مدى استيعاب القطاعات الإنتاجية للقوى البشرية وخصائصهم وإمكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين، وإعادة توزيعهم على القطاعات الأخرى التي تعاني من نقص في العمالة(10).

ويُعرف النشاط الاقتصادي Economic Activity بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد، أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة. وعادة ما يتم توزيع العمل

حسب القطاعات الاقتصادية، إذ يتضمن القطاع الأول من الاقتصاد: الزراعة والحراثة والصيد، في حين يشمل القطاع الثاني: أنشطة البناء والتشييد والصناعات التحويلية، والتعدين والمحاجر، والكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، أما القطاع الثالث من الاقتصاد يشمل أنشطة البيع بالتجزئة والجملة والمطاعم وخدمات الفنادق، والنقل والمواصلات، والتخزين والمصارف والتمويل والتأمين، والعقارات، والخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، والتعليمية، والصحية، والإدارة العامة، والخدمات الشخصية والدولية[11].

يلاحظ أن نمو أي منطقة إدارية وتطورها يتوقف على بيع جزءا مما تنتجه من سلع وخدمات خارج حدودها، وعملية التصدير هذه ضرورية لبناء الوحدات الاقتصادية الجديدة سواء كانت وحدات سلعية أم خدمية،لان كلما زاد حجم السلع والخدمات المصدرة كلما زاد مقدار الدخل الذي تتحصل عليه المنطقة، وبالتالي تصبح أكثر قدرة على التطور، ومعدلات نموها أكبر [12] .

وبما أن الأنشطة الاقتصادية الأساسية هي تلك التي تنتج سلعا وخدمات يتم توزيعها خارج المنطقة، والأنشطة غير الأساسية هي الأنشطة التي إنتاجها من السلع والخدمات يستهلك داخل حدود المنطقة، يمكن اعتبار التصدير والاستهلاك أساس للتمييز بين مفهومي الاقتصاد الأساسي والاقتصاد غير الأساسي، حيث توضح العلاقة المكانية بين المنتج والمستهلك إجابة عن مكان إنتاج البضائع والخدمات ومكان استهلاكها.

والجدير ذكره أن الأنشطة غير الأساسية تعتبر دالة لحجم السكان المتوقع، نتيجة إجمالي الاستخدام، كما يصفه كلاسون[13].لان هذه الأنشطة تؤدي إلى انسياب الدخل بين المؤسسات داخل المنطقة أو البلدية، وتحقق نوعا من المتانة الاقتصادية من خلال تكامله مع المدخلات التي تأتيها من الخارج (الفعاليات الأساسية)،ونسبة الفعاليات الأساسية إلى غير الأساسية نسبة غير ثابتة ائما وتحسب برقم واحد أو مائة، أما نسبة الفعاليات غير الأساسية فإنها متغيرة

متغيرة،وان هذه النسبة تزداد كلما زاد عدد السكان[14].

تحليل الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة:

يتضح من الشكل(3) والملحق(1)أن عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأساسية بلغ 20281 عاملا، وعدد العاملين في القطاعات الاقتصادية غير الأساسية 131497 عامــلا عام 2006م.

شكل (3)

العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية بمنطقة الدراسة 2006م

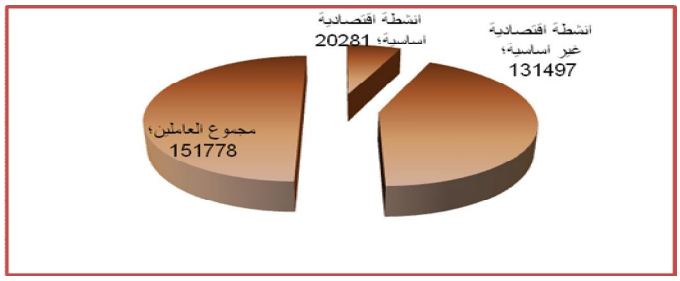

المصدر :بناء على بيانات الملحق (1).

وعند حساب العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية التي توضح مقدار ما تضيفه فرصة عمل أساسية من عمالة إلى النشاط غير الأساسي وفق الصيغة التالية:

$$R = \frac{B}{S} \quad (15)$$

R = نسبة الأساس الاقتصادي

S = العمالة في النشاط الاقتصادي غير الأساسي

B = العمالة في النشاط الاقتصادي الأساسي

يتضح أن ناتج هذه العلاقة (نسبة الأساس الاقتصادي) أن كل فرصة عمل في الأنشطة الاقتصادية الأساسية تولد فرصة عمل واحدة في الأنشطة

الاقتصادية غير الأساسية، وهذا يعني ضعف الأنشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة، مما يتطلب إعادة النظر في التركيب الاقتصادي للمنطقة، إذا علمنا أن نمو وتطور المنطقة يعتمد بشكل أساسي على الأنشطة الاقتصادية الأساسية بها، لأنها هي التي تولد دخلا للمنطقة من خارجها على اعتبار أن جزءاً كبيرا من منتجات النشاطات الاقتصادية يُصدر إلى الخارج ويعود على شكل دخل وبالتالي عوائد عوامل الإنتاج (رواتب،أجور،عمليات تجارية إيجار،...) مما ينعكس مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي للمنطقة والعكس صحيح.

وعند حساب هذه العلاقة من جانب أخر يهتم بنسبة النشاط الاقتصادي الأساسي إلى نسبة النشاط الاقتصادي غير الأساسي، وجعله على شكل مضاعف من خلال ما يحدث عن كل فرصة عمل في الأنشطة الاقتصادية الأساسية من مضاعفات استخداميه في كل النشاطين (الأساسي وغير الأساسي) من خلال المعادلة التالية:

$$K = \frac{E}{B} = \frac{S+B}{B} \quad (16)$$

K تعني مضاعف الأساس الاقتصادي(مضاعف الاستخدام)

S= العمالة غير الأساسية.

E= مجموع العاملين.

B=العمالة الأساسية.

وبالتعويض $K = \frac{151778}{20281} = \frac{131497+20281}{20281} = 7.5$

يعني هذا أن إضافة فرصة عمل جديدة في القطاع الأساسي سوف تقابل (8) أشخاص من السكان العاملين في القطاعين (الأساسي وغير الأساسي) محسوبة على أساس أن كل فرصة عمل في النشاط الاقتصادي الأساسي يقابل فرصة عمل واحدة تقريبا (0.2) في النشاطات غير الأساسية وسبع أفراد في النشاط الاقتصادي الأساسي، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر لتحقيق نمو اقتصادي متواضع من الناحية العملية.

التباين المكاني للأساس الاقتصادي

يعد الفرد هو العنصر الأساسي في عملية النمو الاقتصادي باعتبار أن المجتمع عبارة عن تجمع أفراد ولكل فرد نفس القيمة لأي فرد أخر، إذ ان تحقيق نموا لتجمع سكاني في مكان ما يجب أن يماثله النمو لكل افرد في ذلك المكان.

وتحقيق النمو الاقتصادي لكل الأفراد يبقى مرهون بتسخير الإمكانات الجغرافية لذلك المكان، وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيفها التوظيف الأمثل.

واستهلاك الفرد للسلع الاقتصادية، واستفادته من الخدمات، أصبح له تأثير في طلبها، وطلب العمل لإنتاجها، فيؤثر ذلك في عرض العمل، وان كان السكان هم مصدر القوى العاملة التي عليها عبء إنتاج تلك الخدمات والسلع لإشباع الحاجات البشرية الحياتية[17].وعند دراسة الشكل (4) اتضح أن هناك تباين في حجم العاملين في القطاع الأساسي حيث استحوذت بلدية الزاوية على 42.7% من إجمالي العاملين في القطاعات الاقتصادية، وتليها بلدية الجميل بنسبة 14%، مقابل انخفاض نسبة العاملين في القطاع الأساسي في بلدية زواره، ويرجع ذلك إلى أن معظم العاملين فيها يشتغلون في القطاع غير الأساسي بحجم يبلغ 9055 عاملا مقابل 7513 عاملا في القطاعات الأساسية، أي بمدى قدره 1.9%بين القطاعين، في حين أن بلدية الزاوية بلغ مقدار المدى بين القطاعين 10.4%، وهذا يشير إلى انخفاض مساهمة بلدية الزاوية في النمو الاقتصادي، ويتأكد ذلك بتطبيق معادلتي نسبة الأساس الاقتصادي، ومضاعف الاستخدام، أن إضافة فرصة عمل واحدة جديدة في القطاع الأساسي ببلدية الزاوية سوف يقابله (6) أفراد من السكان العاملين في القطاعين الأساسي وغير الأساسي، وهذا من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي بهذه البلدية، وبالتالي لابد من إعادة النظر في توزيع العمالة بها.

وبالنظر إلى جدول(1) يتضح أن نتائج نسبة الأساس الاقتصادي لا تختلف بين البلديات، فجميعها تندرج تحت استحداث فرصة عمل جديدة في الأنشطة الاقتصادية الأساسية تولد فرصة عمل واحدة في الأنشطة الاقتصادية

غير الأساسية، وهذا الاتجاه يعني أن الأنشطة الاقتصادية الأساسية ليس لها دور يذكر في تطوير الدخل، الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، لأنها لا تصدر المنتجات إلى خارج منطقة الدراسة لتعود عوائد الإنتاج على السكان، وما ينتج يسهلك، لضعف حجم العاملين الأساسيين.

شكل (4)

التوزيع الجغرافي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية حسب بلديات منطقة الدراسة عام 2006م

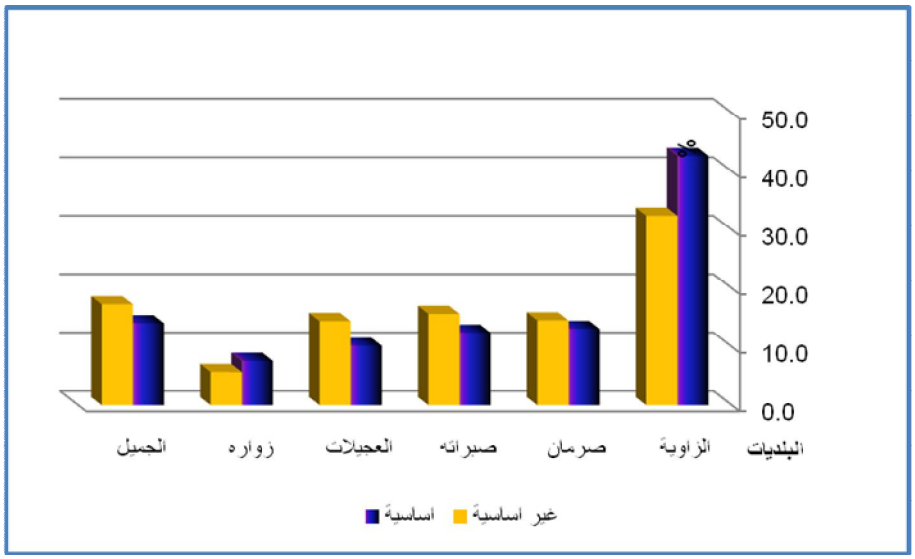

المصدر: بناء على بيانات الملحق (1).

وتشير نتائج مضاعف الاستخدام انه هناك أربع بلديات تزيد فيها قيم الاستخدام عن المضاعف العام لمنطقة الدراسة وهي:العجيلات، صبراته الجميل، صرمان حيث بلغت10.2،9.2،9.0،8.2 على التوالي، فالزيادة في التشغيل بهذه البلديات في القطاع الأساسي يتبعها زيادة في القطاع غير الأساسي بنفس القيمة التي أمامها،وهذا ما يؤكد على عدم إمكانية إحداث نمو اقتصادي بهذه البلديات وحتى البلديات التي تقل فيها قيم مضاعف الاستخدام لأنها تصل إلى 6

أفراد في الزاوية،وكذلك في زواره .

جدول (1)

نتائج تحليل الأساس الاقتصادي للعمالة بمنطقة الدراسة عام 2006م

البلديات	الزاوية	صرمان	صبراته	العجيلات	زواره	الجميل	المنطقة
نسبة الأساس الاقتصادي	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2
مضاعف الأساس الاقتصادي	5.9	8.2	9.2	10.2	5.9	9.0	7.5

المصدر:بناء على بيانات الملحق(1)

الاستنتاجات:

تم من خلال العرض والتحليل السابق التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- تركز العمالة في جميع بلديات منطقة الدراسة وبنسب متفاوتة في الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية.

2- هناك خلل في الهيكل الاقتصادي لمنطقة الدراسة، يعود إلى ضعف النشاط الصناعي ذو الصفة التصديرية.

3- النمو الاقتصادي يحتاج إلى إعادة تنظيم وتوزيع العمالة بين الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية.

4- اتضح أن استعمالات الأراضي في بلديات منطقة الدراسة تتضمن استعمالات أساسية لأغراض اقتصادية، ولكنها محدودة، وأخرى لأغراض الخدمات.

5- تبين أن الزيادة الحاصلة في العمالة الأساسية ستقود إلى زيادة في النشاطات غير الأساسية؛ وبالتالي زيادة عدد السكان بلديات منطقة الدراسة .

6- الروابط التي لها علاقة بالبلديات المجاورة ليست قوية إلا في الجوانب الإدارية التي تأثيرها محدود في اقتصاد المنطقة ونموها.

التوصيات:

- ضرورة إعادة توزيع العمالة على الأنشطة الإنتاجية والحد من التوظيف في الأنشطة غير الإنتاجية.

- التركيز على قطاع الصناعات والعمل على تنويعها وفق احتياجات منطقة الدراسة ومجاوراتها.
- العمل على دعم البلديات وفق خطط تنموية .
- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغرى لأنها الرافد الأساسي لاستقطاب العمالة للعمل خارج الدوام الرسمي.

الملحق(1)

التوزيع الجغرافي المكاني للقوى العاملة الفعلية2006م

	الأنشطة الاقتصادية	الزاوية	صرمان	صبراته	العجيلات	زواره	الجميل	المنطقة
الأنشطة الاقتصادية الأساسية	الزراعة والغابات وصيد البر	3275	986	1020	983	592	1278	8134
	المناجم والمحاجر	1098	332	306	179	204	265	2384
	الصناعات التحويلية	2348	545	426	287	480	617	4703
	الكهرباء والغاز والمياه	1327	528	478	430	167	481	3411
	التشييد والبناء	608	262	288	185	99	207	1649
الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها	3604	754	864	388	354	813	6777
	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	56	20	20	7	11	0	114
	النقل والتخزين والمواصلات	2406	610	480	276	321	530	4623
	المصارف والتأمينات	774	278	218	162	116	241	1789
	النظم العقارية	291	89	70	56	42	34	582
	الإدارة العامة	10759	5484	5906	5222	2342	9149	38862
	التعليم	21924	10589	11136	11435	3586	9754	68424
	الصحة والضمان	2103	941	1488	854	529	1539	7454
	خدمات المجتمع والاجتماعية والشخصية	731	348	371	541	212	669	2872
مجموع العاملين		51304	21766	23071	21005	9055	25577	151778

المصدر- وزارة التخطيط والاقتصاد، نتائج التعداد العام للسكان، زواره، 2006م، مصلحة الإحصاء والتعداد، ص.14.

- وزارة التخطيط والاقتصاد، نتائج التعداد العام للسكان، الزاوية، 2006م، مصلحة الإحصاء والتعداد، ص. 29.

الهوامش:

1- تشمل بلدية الزاوية، صرمان، صبراته،العجيلات، زواره، الجميل، رقدالين، وزلطن،والتي كانت تعرف بشعبيتي الزاوية،والنقاط الخمس.

* يقصد بمفهوم لاقتصاد المحلي، اقتصاد البلديات داخل منطقة الدراسة.

2- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977، ص280.

3- عبد الرزاق عباس حسين، أراء ابن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الأستاذ، المجلد 15، 1969، ص556.

4- صباح فيحان محمود، استخدام بعض الأساليب الإقليمية في تحليل البنية الاقتصادية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد7،العدد 23،سنة 2011م، ص49.

5- منصور البابور، مرزق التحضر والقاعدة الاقتصادية، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قار يونس، ص 67-83.

6- نعمان حسين عطية، وإيمان حسن على،"الأساس الاقتصادي لمدينة تكريت"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد20. العدد5. أيار 2013م، ص32-45.

7- المرجع السابق،33.

8- في: محمد حاسم محمد العاني، أساليب التحليل الكمي في التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص178.

9- نعمان حسين عطية، وإيمان حسن على، مرجع سابق، ص35.

* يقصد بقوة العمل السكان الذين يمارسون العمل فعلا ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر.

10- عبد الرحيم بادقجي، عصام خوري، علم السكان (نظريات ومفاهيم) دار الرضا للنشر، دمشق، 2002 ،ص 200.

11- اللجنة الشعبية العامة، العوامل الاقتصادية، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم زواره الفرعي، الربيع 2010، ص33.
12- Yeates. M. and B. Carner, the north American city, second Edition. Hoper and Row.N.Y.1976,p.78
13 - BelumenFiled Hans, the modern metropolis s, Cambridge ,m .l .t . press,1972,p.33.
14 - عبد الرزاق عباس حسين، تحليل مفهوم الأساس الاقتصادي والمدن وطرق قياسها، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، السنة الثانية عشر، 1971.ص 110.
15- نعمان حسين عطية، وإيمان حسن على، مرجع سابق، ص35.
16- صباح فيحان محمود، مرجع سابق، ص51.
17-عباس فاضل السعدى، جغرافية السكان الجزء الثاني، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2001م، ص727.

****